

وزارة العقارين

لا نقول إلا حسبنا الله ونعم الوكيل على كل مسؤول لا يضع مصلحة المواطن نصب عينيه قبل أي شيء، ويجعل تلك المصلحة أولاً وثانياً وعاشراً وألفاً، ثم ينظر بعدها للاعتبارات الأخرى.

قرأت تصريح وزارة العقارين المسماة سابقاً بوزارة الإسكان وليتني ما قرأته، حيث يتضح منذ البداية أن بوصلة معالي وزير العقارين طاشت عن المواطن، وارتمت في أحضان أصحاب رؤوس الأموال والبنوك وتجّار التراب والمقاولين، الذين (يحلّو) لمعالي الوزير تسميتهم بالمطورين العقارين، و(يحلّو) لي أن أسمى معظمهم بالمحتكرين النصابين الغشاشين.

إن معالي وزير العقارين لم يفهم بعد، فيما يبدو، أن وزارة الإسكان وزارة حكومية تقدم خدماتها للمواطن وتوفر له السكن اللائم الذي يليق بالأسرة السعودية، وتسعى إلى استقراره ورفاهه بما يحقق أهدافها الأساسية التي أنشأها الحاكم لأجلها، وليست شركة لتجّار العقار، تعنى بأرباح التاجر والمقاول والبنك، وتهتمّ مصلحة الوطن والمواطنين.

إن معالي وزير العقارين يسعى إلى أن تكون وزارته - عفواً - أقصد شركته، مكتب سمسرة لما يسميه ب(السوق العقاري)، ل يتيح للمضاربين احتكار هذه السوق والتحكم في أسعارها من جهة، و(لطش) ما تبقى من الـ ٢٨٠ مليار من جهة أخرى، بعد أن يضيفها معاليه كأسهم إلى سوق العقارين المتضخمة أصلاً، والمقدرة قيمتها بـ ٢ ترليون ريال، وحينها سيضمن معاليه تبخر تلك المليارات في المضاربات التريلونية هناك.

معالي وزير العقاريين يشقُّ عليه جداً أن يخسر الهامور الفلاني ١٠٠ مليون من صافي أرباحه المقدرة بمليار، بينما يهون عليه جداً أن يبقى المواطن العلاني الغلبان يستدين كل شهر ليدفع إيجار شقته ويوفر لقمة عياله، أو يعيش في (عشة) أو خيمة، أو (صندقة).

معالي وزير العقاريين يهون عليه جداً أن تتكالب البنوك وشركات العقار على راتب المواطن وتغرقه في الديون، وتقتل حلمه وحلم أطفاله بالعيش في حياة كريمة لمدة عشرين سنة إلى الأمام على الأقل، بسبب شراء منزل مغشوش متهالك البنيان بأسعار خيالية وأرباح خيالية من (مطوريه) العقاريين، بينما يشقُّ عليه جداً أن تسهم شركة إسكانه في خفض أرباح البنوك والشركات وأولئك (المطورين) حتى ولو ٥٪ فقط.

معالي وزير العقاريين يضحي بـ ٢ مليون أسرة سعودية محتاجة للسكن ويرمي بهم عرض الحائط ليرضي ٢٠ ألف هامور ومقاول سعودي يعملون في مجال العقار.

معالي وزير العقاريين يريد تحويل حاجتنا إلى السكن إلى أسهم يتاجر بها في سوق العقار، ليعبث بها المضاربون ويتناقلونها كالكرة بين أقدامهم، ويقدمون لنا أرقاماً بعدد الأسهم التي نمتلكها في هذه الشركة، بدلاً من تقديم الفيلا أو الشقة، فيكسبون هم ونحن نخسر أعلامنا وأعمارنا.

معالي وزير العقاريين الذي استهل حقبته بالهجوم على أفكارنا، وحاول إقتاعنا بأن نكون كاليابانيين ونرضى بالعيش في متر في مترين، (غسلت يدي) منه مبكراً، ولا أتوقع منه أن يخدم سوى شركته العقارية وشركائه في سوق العقار، وليذهب المواطن إلى الجحيم، ولا أرى أي أمل لتقدم هذه الوزارة الكسيحة، التي يبدو أن وزراءها ومستشاريها يعيشون في القصور، ويجهلون همَّ المواطن وهمَّ انتظاره وحرقتة وغضبه.

لكن الأمل في الله أولاً، ثم في خادم الحرمين الشريفين ملك الحزم والعزم،

وولي العهد الشاب القومي الطموح، بأن ينظرا لأحوال هذه الوزارة، ويعيدا النظر في وجودها من الأساس، حيث إنها لم تقدم شيئاً يذكر منذ خمس سنوات، والمواطن تعب من ملاحقة السراب، وتعب من المبالغات في الإيجارات واحتكار الأراضي، فإما أن تقوم هذه الوزارة بالبناء ومساعدة الناس على تملك السكن، وحل هذه المشكلة الكبيرة، مثلما تفعل وزارات الإسكان في كل بلدان العالم، أو تلغى نهائياً، وتتم إفاقة الناس من الحلم، وأنا كمواطن مع الدولة في السراء والضراء، وأدين لها بالولاء، وأفتدي هذا الوطن بروحي وأبنائي وكل ما أملك من قبل ومن بعد، لكنني لا أريد أن أعيش في وهم إسكان لم يتحقق، ووعود لم تنجز، وجهود تنصرف لخدمة الأغنياء على حساب الفقراء.